أكد في مقابلة مع «أوكسفورد بيزنس» أن معدلات التضخم في الكويت ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهيكل اقتصادها المعتمد على الاستيراد

باسل الهارون: ملتزمون بسياسة سعر صرف مستقرة تحافظ على قوة الدينار

محمود عيسى

قال محافظ بنك الكويت المركزي باسل الهارون، إن تقلبات الأسعار المحلية تعتبر بمنزلة مؤشرات حاسمة لقياس مختلف عناصر الأداء الاقتصادي، ومن بين هذه المؤشرات القوة الشرائية وتخصيص الموارد للاستهلاك والادخار والاستثمار، مشيرا الى أن بنك الكويت المركزي يراقب كل هذه المؤشرات الاقتصادية عن كثب.

حديث الهارون جاء خلال مقابلة مع مجموعة اوكسفورد بيزنس. وفي رده على سؤال حول ماهية الطرق التي تؤثر بها الضغوط التضخمية العالمية على أداء الاقتصاد الكلي، قال ان ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية ساهم في أعقاب الموجة الأولى من جائحة كورونا في زيادة الضغوط التضخمية المحلية، ومن المهم الإشارة إلى أن الاقتصاد الكويتي يعتمد بشكل كبير على الواردات لتلبية احتياجاته السلعية، ونتيجة لذلك قفز التضخم السنوي من 1,9٪ في يوليو 2020 إلى 4,7٪ في أبريل 2022، ومع ذلك، ومن خلال تنفيذ سياسة نقدية أكثر صرامة وأدوات أخرى من قبل «المركزي» والإجراءات الحكومية الأخرى، انخفض التضخم السنوي في النهاية إلى 3,2٪ بحلول ديسمبر 2022.

وقال الهارون ان «المركزي» ملتزم بسياسة سعر صرف مستقرة تركز على الحفاظ على القوة الشرائية للدينار وتقليل التأثير الضار للتضخم المستورد، حيث ترتبط معدلات التضخم في الكويت ارتباطا وثيقا بهيكل اقتصادها المعتمد على الاستيراد، وهذا يجعل البلاد عرضة لتغيرات الأسعار في الأسواق الدولية وتقلبات أسعار الصرف.

وفي معرض رده على سؤال عن الأولويات قصيرة المدى لـ«المركزي»، والتطورات التنظيمية المتوقعة، قال الهارون ان بنك الكويت المركزي وضع إطارا تنظيميا تجريبيا في عام 2018 للسماح للشركات والأفراد باختبار منتجات التكنولوجيا المالية المبتكرة «فين تيك» دون تعريض النظام المالي للخطر، وقد استفادت العديد من الشركات بالفعل من هذه المبادرة، وبناء على هذا الإطار، أنشأ البنك مؤخرا مركز ولوج للابتكار الذي سيكون بمنزلة منشأة يمكن للمبتكرين من خلالها تطوير حلول ومنتجات فريدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والرقمنة والأمن السيبراني، فضلا عن التقنيات المالية والتنظيمية، كما يعمل بنك الكويت المركزي أيضا على تعزيز قواعده الخاصة بمقدمي خدمات الدفع الإلكتروني.

باسل الهارون

وقال الهارون إن «المركزي» أصدر في عام 2022 مبادئ توجيهية لإنشاء بنوك رقمية لدعم الاستقرار المالي والابتكار.

وردا على سؤال حول الحوكمة والبيئة والمسؤولة الاجتماعية ESG، قال الهارون ان التكامل البيئي والاجتماعي والحوكمة في القطاع المصرفي يكتسب زخما كبيرا في المنطقة، انسجاما مع متطلبات مؤتمر الأمم المتحدة الأخير حول تغير المناخ، حيث تشير للتركيز على المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة.

وقال الهارون ان رؤية كويت جديدة لعام 2035 تتوافق مع أهداف الاستدامة. وأضاف ان بورصة الكويت تمثل جزءا من مبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة، وتوفر دليلا لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة للشركات المدرجة.

وختم الهارون بالقول إن «المركزي» باعتباره جهة تنظيمية أصدر توجيهات للبنوك لدمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة في أطر الحوكمة وإدارة المخاطر وسياسات مجلس الإدارة، وطور البنك فريقا داخليا يركز على تغير المناخ وإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ونشيد بالبنوك التي قامت فعلا بتفعيل مبادرات ESG وسنواصل تقديم التقارير حول التقدم العام.

تطوير 3 مناطق اقتصادية.. تستهل بـ«العبدلي الاقتصادية» وإطلاقها في المستقبل القريب

مشعل الجابر: نستهدف جذب استثمارات عالية الجودة في القطاعات ذات الأولوية

الشيخ د.مشعل الجابر

ذكر قال رئيس هيئة تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، الشيخ د. مشعل الجابر إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد عنصرا حاسما في استراتيجية الكويت لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والأهداف التي تضمنتها رؤية كويت جديدة 2035.

ويعتبر الجابر الاستثمار الأجنبي المباشر محركا حاسما للنمو الاقتصادي والتنويع والاستدامة، مبينا أنه تم دمج جميع أهداف التنمية المستدامة الـ17 للأمم المتحدة لعام 2030 في الركائز السبع لـ «كويت جديدة 2035»، ويتم تناول هذه الأهداف بشكل شامل من خلال قنوات مختلفة أثناء تعاملنا مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

وساعدت الهيئة في تطوير ركائز الرؤية الوطنية بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأبرزها الأهداف 5 و8 و9 و10 و12 و17 كما يتضح من المراجعة الوطنية الطوعية الثانية للكويت 2023.

وقال الشيخ مشعل في مقابلة مع مجموعة اوكسفورد بيزنس ان التأثير القوي للاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في خلق اقتصاد مستدام ومزدهر وشامل من خلال تسهيل نقل وتطوير التكنولوجيا المتقدمة، وتشجيع الابتكار في الصناعات الخضراء وتعزيز الطاقة المتجددة والمدن الذكية، كما تعمل على تعزيز العلاقات مع الموردين والمنتجين المحليين، وتطوير القوى العاملة الوطنية وخلق فرص العمل في مختلف القطاعات، وعلى الصعيد الدولي، يدعم الاستثمار الأجنبي المباشر الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وقال الجابر انه تماشيا مع مهمة الهيئة المتمثلة في الترويج للكويت كموقع رئيسي للاستثمار المباشر ذي القيمة المضافة، فإن تنمية المهارات المحلية تعد هدفا رئيسيا، ويتماشى ذلك مع تركيز رؤية كويت جديدة 2035 على رأس المال البشري الإبداعي وبرنامج العمل الحكومي الحالي للفترة 2023-2027، الذي يؤكد على رعاية المواهب المحلية وتحسين نوعية الحياة وبناء اقتصاد متقدم ومستدام. وتعاونت الهيئة بشكل وثيق في السنوات الأخيرة، مع شركائها المتحدة للتجارة والتنمية من أجل التنمية المستدامة. وتحدد أحدث استراتيجية مؤقتة للفترة 2023-2025 ثلاثة اتجاهات استراتيجية هي اعتماد التحول الرقمي، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التحديات العالمية، وتعزيز القدرات على جذب الاستثمار المباشر والاحتفاظ به.

وزاد «تهدف مجالات التركيز هذه إلى تعزيز القدرة التنافسية من خلال جذب استثمارات عالية الجودة في القطاعات ذات الأولوية، على النحو المحدد في استراتيجية الحكومة للفترة 2023-2027، وتشمل القطاعات ذات الأولوية السياحة والترفيه، والنقل، والاتصالات والخدمات اللوجستية، والإسكان، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والخدمات المالية، والطاقة المتجددة، والنفط والبتروكيماويات». وختم الجابر قائلا «بالتوازي مع الجهود الحكومية المستمرة، فإن الهيئة تشرف على تطوير 3 مناطق اقتصادية لتكون بمثابة تجمعات صناعية تستهل بمنطقة العبدلي الاقتصادية، التي سيتم إطلاقها في المستقبل القريب، وتم تصميم هذه المناطق لدمجها في تطوير المشاريع الإقليمية الاستراتيجية الكبرى، وتعمل الهيئة بنشاط على تعزيز هذه الفرص من خلال الحملات الإعلامية الرقمية والتقليدية لتسليط الضوء على التطورات الناشئة وتحسين البيئة الاستثمارية».

الاستثماريين المرخصين لتطوير المواهب الوطنية، وأعلنت هذه الجهات عن مئات فرص العمل النوعية للقوى العاملة المحلية في مجالات متنوعة وعلى مختلف المستويات الإدارية والمهنية والفنية.وقد استفاد منها آلاف الموظفين. وتقدم هذه البرامج شهادات متخصصة ومعتمدة لتعزيز المهارات المهنية والإدارية، بما في ذلك التحليل المالي، وإدارة المشاريع، والتكنولوجيا التشغيلية، والحوسبة السحابية، وهي تدعم الهدف الأوسع المتمثل في تعزيز اعتماد واستخدام التقنيات والحلول الجديدة داخل السوق الكويتي. وأشار الجابر إلى ان الهيئة تستخدم سياسة استثمارية متعددة الوجوه ومنسجمة مع الأطر الوطنية والدولية، بما في ذلك المبادئ الواردة في إطار سياسة الاستثمار الخاصة بمؤتمر الأمم

التواجد العالمي للبنوك بالخارج قد يخفض اعتماد الكويت على الديناميكيات الاقتصادية المحلية

أحمد الدعيج: القطاع المصرفي يتعامل مع الانكماش العالمي بإستراتيجية متعددة الجوانب

الشيخ أحمد الدعيج

أوضح قال رئيس مجلس ادارة البنك التجاري، الشيخ أحمد الدعيج، إن البنوك في الكويت تعطي الأولوية للحفاظ على النمو وسط الانكماش الاقتصادي العالمي، قائلا انه في ضوء قيادة وتوجيهات اتحاد مصارف الكويت وبنك الكويت المركزي، فان القطاع المصرفي يتعامل مع الانكماش الاقتصادي العالمي من خلال استراتيجية متعددة الجوانب.

وأشار الدعيج إلى أن التواجد العالمي للبنوك الكويتية في الخارج وإنشاء شراكات في الأسواق العالمية قد يخفض اعتماد الكويت على الديناميكيات الاقتصادية المحلية، ويخلق مصدات في مواجهة انكماش سوق النفط.

وأكد الدعيج في مقابلة مع مجموعة اوكسفرد بيزنس على اهمية التحول الرقمي، إذ يمثل أولوية قصوى للبنوك الكويتية، ومع تزايد عدد المستهلكين الذين يبحثون عن حلول مصرفية مريحة ومبتكرة، يتم إطلاق منتجات جديدة لتعزيز تجربة العملاء وزيادة الكفاءة التشغيلية والوصول إلى شرائح سكانية أوسع.

واضاف انه يمكن للبنوك أيضا تنويع عروضها والتطلع إلى ما هو أبعد من الخدمات المصرفية التقليدية، ويعد قانون الرهن العقاري الجديد من هذه المبادرات، حيث يمكن للبنوك المحلية تقديم قروض عقارية تصل قيمتها إلى 140 ألف دينار، ومع استعداد الحكومة للمساعدة في دعم مدفوعات الفائدة، فمن المتوقع أن يشهد الائتمان نموا على صعيد الخدمات المصرفية المتفرقة.

ويجري أيضا تقييم مبادرات مثل الخدمات المصرفية المفتوحة ومنتجات الشراء الآن والدفع لاحقا، والتي يمكن أن تقدم خدمات أكثر مرونة الى جانب التركيز على جذب العملاء إلى السوق.

ولفت الدعيج إلى أن التعامل مع تقلبات أسعار الفائدة يعتبر تحديا لأي قطاع مصرفي، وان استعداد الكويت لمثل هذه التغييرات هو شهادة على نهجنا في التنمية الاقتصادية.

ودعا البنوك الى إدارة محافظ الإقراض الخاصة بها بشكل استباقي، وفي حين أن أسعار الفائدة المرتفعة قد تؤثر على تكاليف الاقتراض، فمن المتوقع أن يؤدي قانون الرهن العقاري الأخير إلى تحفيز نمو الائتمان في قطاع خدمات التجزئة، ومن خلال السماح للبنوك المحلية بتقديم قروض عقارية كبيرة مع تحمل الحكومة مسؤولية جزء كبير من الفوائد، فإننا نضمن أن يظل الاقتراض جذابا.

وتوقع ان يشهد الاقراض للشركات تراجعا نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة والسياق الاقتصادي العالمي الأوسع، ولكنه قال ان الزخم الذي تحقق في عام 2022، خاصة في قطاعي العقارات والبناء، قد منحنا أساسا قويا.

وحول الخطوات التي يمكن أن تتخذها البنوك لتنويع محافظها الاستثمارية للحد من تعرضها لتقلبات أسعار النفط، قال الدعيج انه لا شك أن اعتماد الكويت على النفط قد رسم مسارها الاقتصادي لعقود من الزمن، ومع ذلك، فإن التقلبات المتأصلة في أسواق النفط ـ والتي تفاقمت بسبب التوترات الجيوسياسية الأخيرة والتحولات الاقتصادية العالمية تؤكد الحاجة إلى التنويع في محافظنا المصرفية، وهناك العديد من الاستراتيجيات في طليعة هذا المسعى المستمر.

وقال ان احتمالات إقرار قانون الدين العام قد يخلق سبلا جديدة لاستكشاف الأدوات والأوراق المالية، لأنه قد يسمح بالتمويل من أسواق رأس المال ويدعم النمو، كما سيؤثر ايضا على أسواق الإقراض والديون، خاصة خلال فترات انخفاض عائدات النفط.

وزاد «نظرا للتحول العالمي نحو الاستدامة، فإن البنوك الكويتية لديها فرصة للتنويع في تمويل المشاريع الخضراء لا سيما التي تركز على الطاقة المتجددة والحفاظ على المياه والبنية التحتية المستدامة».

وقال «نظرا لأن البنك المركزي يخلق طرقا للبنوك الرقمية ونرى اهتماما متزايدا بالتكنولوجيا المالية«فينتك»، فهناك فرصة للبنوك لتنويع عروض خدماتها، ومن الممكن أن يساعد التعاون مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على الاستفادة من التركيبة السكانية الجديدة وخفض التكاليف التشغيلية».

رغم النتائج الفصلية الإيجابية.. البورصة تخسر 1,3 مليار دينار

شريف حمدي

على الرغم من تمتع بورصة الكويت بالعديد من العوامل الإيجابية في الوقت الراهن والتي تتمثل في زيادة معدلات الأرباح التي أعلنتها البنوك والشركات عن فترة الأشهر الـ 9 الأولى من العام الحالي، ناهيك عن ارتفاع أسعار النفط لمستويات قياسية فاقت الـ 90 دولارا للبرميل، إلا أن السوق لم يترجم تلك العوامل بالصورة الملائمة حتى الآن، ولايزال يقع تحت ضغط الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة.

وفي السياق ذاته، تظهر التداولات وجها آخر يجعل السوق أكثر جاذبية، إذ تشهد بورصة الكويت حاليا فرصا استثنائية جدا لإعادة بناء مراكز استثمارية جديدة على اثر المستويات السعرية التي تشهدها العديد من الأسهم القيادية في الوقت الراهن.

وأنهت بورصة الكويت تداولات جلسة الخميس على تراجع كافة مؤشراتها، إثر ضغوط بيعية وعمليات تسييل إذ أغلق مؤشر السوق العام بتراجع 1,34٪ ليبلغ نحو 6504 نقاط، وانخفض مؤشر السوق الأول 1,51٪ ليصل إلى 7080,8 نقطة، وتراجع مؤشر السوق الرئيسي 0,72٪ ليصل إلى 5462,3 نقطة، بينما بلغ بلغ حجم السيولة المتداولة خلال الجلسة 54,27 مليون دينار.

وأظهر الأداء الاسبوعي للبورصة إنهاء التداولات بتراجع على مستوى كل المؤشرات، جراء التوسع في عمليات البيع التي سادت الأجواء، مدفوعة بالنظرة الشمولية للمستثمرين الأجانب إلى منطقة الشرق الأوسط كاملة كمسرح للأحداث الجيوسياسية.

وعلى الرغم من النتائج المالية الإيجابية التي اعلن عنها، كان لافتا ان أسهم السوق الاول الذي يضم أكبر الشركات المدرجة كان أكثر عرضة لعمليات التصريف بهدف جني الأرباح، وذلك بعد تداولات شرائية نشطة شهدها الاسبوع الماضي تزامنا مع إفصاحات البنوك وعدد من الشركات.

ويبدو أن أداء سوق الأسهم سيظل على هذه الوتيرة الى أن تنتهي مرحلة الكشف عن النتائج، ومن ثم تبدأ مرحلة إعادة بناء المراكز الاستثمارية في ضوء الأرقام المعلنة، حيث تعد نتائج هذه الفترة المالية الأهم لمتخذ القرار الاستثماري كونها تشكل الملامح العامة للميزانيات الختامية للبنوك والشركات.

وبنهاية تعاملات الأسبوع، انخفضت القيمة السوقية للبورصة الكويتية بنسبة 3,3٪ بخسائر بلغت 1,3 مليار دينار ليصل إجمالي القيمة إلى 38,496 مليار دينار انخفاضا من 39,821 مليار دينار الأسبوع الماضي.

خسائر أسبوعية للبورصة بضغط من عمليات تصريف الأسهم (متين غوزال)

وتقلصت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 13٪ بمحصلة إجمالية 207 ملايين دينار بمتوسط يومي تراجع إلى 41,5 مليون دينار، مقارنة بـ 239 مليون دينار بمتوسط يومي 48 مليون دينار الأسبوع الماضي، واستمر تركز السيولة حول الأسهم القيادية التي كانت اكثر عرضة للبيع مقارنة بغيرها.

وتراجعت كميات الأسهم المتداولة بنهاية التعاملات الأسبوعية بتداول 634 مليون سهم مقارنة بـ 875 مليون سهم، بنسبة تراجع 27,5٪.

وأنهت البورصة تداولات الأسبوع على تراجع جماعي للمؤشرات، إذ انخفض مؤشر السوق الأول بنسبة 4٪ بخسائر 295 نقطة ليصل المؤشر إلى 7080 نقطة مع 7375 نقطة الأسبوع الماضي، كما انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1,4٪ بخسارة 81 نقطة ليصل المؤشر إلى 5462 نقطة مقارنة بـ 5543 نقطة، وانخفض مؤشر السوق العام بنسبة 3,4٪ بخسائر بلغت 233 نقطة ليصل إلى 6504 نقطة من 6737 نقطة الأسبوع الماضي.

وفي سياق آخر، تراجعت قيمة ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول بنسبة 2,2٪ ببلوغها 4,72 مليارات دينار وفقا لبيانات البورصة بتاريخ 25 أكتوبر الجاري، وذلك مقارنة بـ 4,83 مليارات دينار الأسبوع الماضي.

ومع توجه السوق للتراجع بشكل عام، استمرت حالة التريث، وهو ما ظهر من خلال احتفاظ الأجانب بنسب ملكياتهم كما هي في أسهم 19 شركة وبنكا بالسوق الأول، في حين تمت زيادة النسب في 6 أسهم وتقليص النسب في عدد مماثل.

يقدّم مناصفة من دويتشه بنك إيه جي والمؤسسة العربية المصرفية لمدة 7 سنوات

«ضمان الاستثمار» تؤمّن قرضاً لمصر بقيمة 500 مليون دولار

عبدالله الصبيح

أصدرت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» وثيقة تأمين عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية لتغطية قرض تجاري دولي لجمهورية مصر العربية بقيمة 500 مليون دولار وبأجل ائتمان 7 سنوات ضمن إطار التمويل المستدام المقدم لمصر في إطار مقررات قمة المناخ السابعة والعشرين التي عقدت في شرم الشيخ في نوفمبر 2022. وأوضح بيان صحافي صادر عن «ضمان»، أن مصر نجحت في إتمام قرض تجاري دولي ثنائي الشريحة مقدم مناصفة من طرف دويتشه بنك إيه جي والمؤسسة العربية المصرفية بقيمة 500 مليون دولار لمدة 7 سنوات مستفيدة من وثيقة تأمين الائتمان المقدمة من «ضمان» الحائزة على تصنيف +A من قبل وكالة ستاندرد اند بورز.

وأشار البيان إلى أن هذه الصفقة تعد الأولى لمصر في سوق الائتمان الدولي من حيث الاستفادة من آلية تأمين ائتمان متعددة الأطراف بدعم من «ضمان» التي نجحت في تعبئة موارد من جهات إعادة التأمين الخاصة العالمية.

من جهته، أوضح المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات «ضمان» عبدالله الصبيح، أن هذه العملية تعكس التزام «ضمان» برسالتها الرامية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول الأعضاء وفق اتفاقية إنشائها، كما تعكس التزام مصر بتنويع مصادر تمويلها الخارجية باستخدام حلول التمويل المختلطة، بدعم قوي من «ضمان» وجهات التأمين الخاصة العالمية، مضيفا أن قيام «ضمان» بتعزيز ائتمان الدول الأعضاء يعد مثالا للمعاملات المستحدثة التي تضمنتها خطتها الاستراتيجية للفترة ما بين عامي 2022 و2026.

وأضاف البيان أن مصر تمكنت بفضل التأمين الذي قدمته «ضمان»من الحصول على شروط تمويل مواتية وبأقل كلفة من تلك المتاحة في سوق السندات الدولية، حيث أصدرت «ضمان» لهذا الغرض وثيقة تأمين ائتماني للقرض السيادي المختلط والتي تغطي ما يصل إلى 95٪ من أصل المبلغ المقرر والفوائد ذات الصلة.

وذكر البيان أن وثيقة التأمين أتاحت لمصر تأمين قرض منخفض الأعباء، ويحقق وفورات مقارنة بالعوائد الحالية لسندات اليورو. وبالتالي، فإن هذه الصفقة من شأنها أن تدعم جهود مصر الرامية إلى تحقيق استقرار في التمويل وخفض تكلفته والوصول إلى مصادر تمويل جديدة وبآجال أطول.